

1. **مقدمــــــة**

[مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة](http://www.opengovpartnership.org) هي منتدى دولي يهدف إلى تبادل الخبرات والتجارب الناجحة في مجال الحكومة المفتوحة وعرض مدى تقدّم البلدان المنضوية في إطارها في مجال دعم الشفافية ومقاومة الفساد وتحسين جودة الخدمات العموميّة وتطوير العلاقة بين الإدارة والمواطن وتشريكه في مراحل بلورة السياسات العمومية ودعم استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

وينصهر انخراط تونس في هذه المبادرة ضمن التوجه الحكومي الرامي إلى تكريس مقاربات جديدة للحوكمة تقوم على مبادئ الشفافية والمشاركة المدنية وترشيد التصرف في الموارد العمومية والمسائلة والتي تمثل المقومات الأساسية لمفهوم الحكومة المفتوحة.

ويعزز الانضمام إلى هذه المبادرة المسار التحديثي الهادف إلى إرساء منظومة حكومية جديدة تكون أكثر قربا من مشاغل شعبها، قادرة على التفاعل مع مطالبه التي طالما تمّ التعبير عنها إثر **ثورة الحرية والكرامة 17 ديسمبر 2010-14 جانفي** **2011**.

وعلى هذا الأساس، فقد تمّ الحرص على اعتماد مقاربة تشاركية خلال كافة مراحل إعداد **خطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة** كي تكون معبّرة عن مشاغل التونسي وتعكس مطالبه في شكل تعهدات قصد **ارساء منظومة نزيهة قادرة وفقا لمقاربة تشاركية على توفير خدمات بصورة ناجعة وشفافة.**

والجدير بالذكر أنّ أغلب التعهدات المدرجة بخطة العمل تجد تكريسا لها في **الدستور الجديد للجمهورية التونسية** الذي صادق عليه  المجلس الوطني التأسيسي في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ 26 جانفي 2014 والذي كرّس مقاربة الحكومة المفتوحة في إدارة الشأن العام. وهو ما يعد ضمانة إضافية لالتزام مختلف الهياكل العمومية بتطبيقها.

وتشمل **خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة** أربعة محاور أساسية وهي:

* ضرورة تعزيز النزاهة صلب القطاع العمومي من خلال مكافحة الفساد ودعم الديمقراطية عبر حكومة شفافة، وهي مبادئ وأهداف تم تكريسها في الفصل 10 من الدستور الذي نص على أن الدولة تحرص على "حسن التصرف في المال العمومي... وتعمل على منع الفساد". كما نص الفصل 15 على أن "الإدارة العمومية في خدمة المواطن والصالح العام، تنّظم وتعمل وفق مبادئ الحياد والمساواة واستمرارية المرفق العام، ووفق قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة". كما تم التنصيص في الفصل 139 على "اعتماد الجماعات المحلية على الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يقتضيه القانون".
* تطوير الخدمات العمومية والرفع من جودتها ودعم المقاربة التشاركية بين الادارة وغرس مبادئ الحكومة المفتوحة بالقطاع العمومي عبر تبسيط الاجراءات الإدارية وتطوير الخدمات الإدارية على الخط وتوفير آليات عملية لتطوير علاقة الادارة مع المواطن لتشريكه في مسارات اتخاذ القرارات العمومية وذلك مع الحرص على تعزيز قدرات العون العمومي وتثقيف المواطن للاستفادة من مبادرات الحكومة المفتوحة وغرس هذه الثقافة الجديدة لديهما.
* تكريس الشفافية في المجال المالي والصفقات العمومية قصد اتاحة الامكانية للمواطن لمتابعة كيفية التصرف في الموارد العمومية وهوما يسهل حوكمة التصرف في هذه الموارد ويحول دون إهدارها أو استغلالها لغير المصلحة العامة.
* تعزيز الشفافية في مجال التصرف في الثروات الطبيعية ومشاريع البنية التحتية وحماية البيئة وهو ما تم التنصيص عليه بالفصل 12 من الدستور التونسي الذي نص صراحة على أن الدولة "تعمل على الاستغلال الرشيد للثروات الوطنية" والفصل 13 الذي نصّ على أن الثروات الطبيعية ملك للشعب التونسي. وقد وتم بمقتضى هذا الفصل إحداث لجنة بمجلس نواب الشعب تعرض عليها كل عقود الاستثمار المتعلقة بهذه الثروات الطبيعية.

وسيتم العمل على تجسيم مختلف هذه الأهداف المرسومة بالاعتماد على توظيف ودعم استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال والتي تعتبر من بين الركائز والدعائم الأساسية في بلورة مختلف برامج وسياسات الحكومة المفتوحة.

# مسار إعداد خطة العمل الوطنية لمبادرة شراكة الحكومة

تم الحرص في إطار إعداد خطة العمل الوطنية لمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة على الالتزام [بالتوجهات والمبادئ](http://www.opengovpartnership.org/how-it-works/action-plans) المعتمدة من قبل الدول المنضوية ضمن هذه المبادرة والمنشورة [بموقع واب مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة](http://www.opengovpartnership.org).

ويعتبر اعتماد المقاربة التشاركية لإعداد خطة العمل الوطنية من أهمّ المبادئ التي تمّ التركيز عليها خلال هذا المسار. وقد تمّ في الخصوص التوجه في كافة مراحل الإعداد إلى تنظيم استشارات عمومية لاستقاء مقترحات المشاركين فيها حول الاصلاحات التي يمكن إدراجها ضمن هذه الخطّة.

وقد تمّ تنظيم استشارة وطنية أولى خلال الفترة الممتدة من 06 ماي إلى 29 جوان 2014 لتجميع المقترحات حول التعهدات التي يمكن برمجتها ضمن خطة العمل. ومكنت هذه الاستشارة من جمع حوالي 600 مقترح باستغلال موقع واب الاستشارات العمومية [www.consultations-publiques.tn](http://www.consultations-publiques.tn)، وصفحة الفايسبوك الخاصة بشراكة الحكومة المفتوحة، إضافة للمقترحات الصادرة عن عدد من الهياكل العمومية والجمعيات الناشطة في المجال.

وبهدف دعم التشاركية والحوار في تحديد عناصر خطة العمل تمّ تكوين لجنة استشارية مختلطة تضم ممثلين عن المجتمع المدني وعن الحكومة بصفة متساوية (05 من المجتمع المدني و05 من الحكومة) لدراسة المقترحات المجمعة. وقد مثلت هذه اللجنة فضاء للتواصل والحوار بين الطرفين في ما يتعلق بمشروع مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة وتحديدا بإعداد خطة العمل.

وقامت هذه اللجنة بفرز المقترحات المجمعة ودراستها وتبويبها وإعداد خطة العمل في صيغتها الأولية بالاستعانة بثلاثة فرق عمل مختلطة تمّ تكوينها خلال الفترة المذكورة لمعاضدة عملها والاسراع في القيام بمهامها.

وإثر الانتهاء من إعداد النسخة الأولية لخطة العمل، تمّ بتاريخ 26 أوت 2014 إطلاق المرحلة الثانية من الاستشارة الوطنية بالاعتماد على موقع واب الاستشارات العمومية [www.consultations-publiques.tn](http://www.consultations-publiques.tn) .

كما تمّ وضع خطة اتصال قصد التعريف بهذه النسخة الأولية من خطة العمل بالصحافة التونسية وكذلك بصفحة الفايسبوك الخاصة بشراكة الحكومة المفتوحة.

وبالإضافة إلى الاستشارة العمومية على الخط، فقد تمّ الاعتماد على آليات أخرى لتجميع المقترحات والآراء حول خطة العمل من ذلك تنظيم ورشة عمل بتاريخ 05 سبتمبر 2014 بمشاركة عدد هام من ممثلي المجتمع المدني والهياكل العمومية. وأفرزت هذه الورشة جملة من الملاحظات والمقترحات البناءة التي تمّ أخذها بعين الاعتبار لصياغة النسخة النهائية لخطة العمل.

وقد تمّ إصدار خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة في شكل قرار حكومي صادر عن كاتب الدولة لدى رئيس الحكومة المكلّف بالحوكمة والوظيفة العمومية مؤرخ في 19 سبتمبر 2014. كما تمّ إعلام كافة الوزارات والأطراف الحكومية المعنية بهذه الخطة قصد تأمين إنجازها في الآجال المحدّدة وذلك بالإشتراك مع المجتمع المدني.

1. **تقييم مستوى انجاز التعهدات:**

|  |
| --- |
| **التعهد الأول- تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الفساد** |
| **الهيكل الاداري المسؤول عن انجاز التعهد:** | وزارة الوظيفة العمومية و الحوكمة : مصالح الحوكمة |
| **الشخص المسؤول عن متابعة انجاز التعهد** | كريم باني |
| **الخطة الوظيفية** | رئيس مصلحة، مصالح الحوكمة |
| **رقم الهاتف** | +216 71 565 400 |
| **عنوان البريد الالكتروني** | Karim.bani@pm.gov.tn |
| **الاطراف المتدخلة**  | وزارة العدل، الهيئة المكلفة بالحوكمة ومكافحة الفساد، مجلس نواب الشعب ومصالح مستشار القانون والتشريع |
| **تقديم التعهد** | * صياغة مجموعة من النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد والمتعلقة بـ:
* حماية المبلغين عن حالات الفساد في القطاع العام: يهدف هذا القانون إلى وضع آليات للتبليغ عن الفساد واجراءات خصوصية لحماية المبلغين الذين يشهدون أو يرصدون حالات فساد داخل القطاع العام. ويتنزّل القانون في إطار العمل على محاصرة ظواهر الفساد التي تتهدد المال العام وتطويق آثاره في كل هياكل وهيئات القطاع العمومي من إدارة عمومية و مؤسسات ومنشآت عمومية وجماعات محلية وكل الهياكل المستأمنة على التصرف في المرافق العمومية بأي وجه كان.
* التصريح بالذمة المالية: يهدف هذا القانون إلى تحديد قائمة الأشخاص أصحاب المواقع الوظيفية الرفيعة والحساسة في القطاع العام المحمول عليهم واجب التصريح بالذمة المالية طبقا لإجراءات محدّدة مع ضبط آليات الرقابة على التصريح والعقوبات. وسيلغي هذا القانون العمل بالقانون عدد 17 لسنة 1987 المؤرخ في 10 أفريل 1987 المتعلق بالتصريح على الشرف بمكاسب أعضاء الحكومة وبعض الأصناف من الأعوان العموميين وكافة النصوص الترتيبية التابعة له.

الاثراء غير المشروع: يهدف هذا القانون الى تعريف الإثراء غير المشروع في جانب الموظف العمومي أو قرينه أو أبنائه القصر. وذلك مع اضافة النفقات التي تتم من جانب أو لفائدة أحد المعنيين بالإثراء غير المشروع حتى لا تفلت من مناط التجريم الأموال التي يتلقاها الموظف العمومي وتزيد في قيمة ثروته أو يخفض عليها ضغط الإنفاق الذي يقوم به الغير لفائدته أو لفائدة المشمولين بالإثراء غير المشروع.ويتمّ إثر صياغة هذه النصوص والمصادقة عليها من طرف الحكومة إحالتها على مجلس نواب الشعب. |
| **مستوى الانجاز** | **لم يبدأ بعد** | **محدود** | **جوهري** | **كامل** |
|  | × |  |  |
| **ما تم انجازه** | تمّ إعداد مشروع قانون حماية المبلغين عن حالات الفساد في القطاع العام والمصادقة عليه من طرف مجلس وزاري واحالته على أنظار مجلس نواب الشعب للمصادقة بتاريخ 16 جوان 2016.كما تم اعداد النسخة الاولية من مشروع قانون التصريح بالذمة المالية والاثراء غير المشروع، وهي الان في مرحلة الاستشارة. |
| **اخر أجل للإنجاز** | 2016 |

|  |
| --- |
| التعهد 2 - تطوير منظومة إلكترونية مندمجة للشكاوي وللإبلاغ عن حالات الفساد |
| **الهيكل الاداري المسؤول عن انجاز التعهد:** | وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة، المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن، وحدة الادارة الالكترونية |
| **الشخص المسؤول عن متابعة انجاز التعهد** | السيدة فائزة الامامالسيدة سناء الوسلاتي |
| **الخطة الوظيفية** | مدير عام المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن، كاهية مدير بوحدة الادارة الالكترونية |
| **رقم الهاتف** | +216 71 565 400 |
| **عنوان البريد الالكتروني** | Faiza.limam@pm.gov.tn sana.oueslati@pm.gov.tn |
| **الاطراف المتدخلة**  | الهيئة الوطنية المكلفة بمقاومة الفساد، الهياكل العمومية المعنية كل في ما يخصه. |
| **تقديم التعهد** | تندرج هذه المنظومة في إطار مكافحة الفساد وتشريك المواطن وتعنى بتقبل شكاوي المواطنين والإبلاغ عن حالات الفساد ومتابعة حركتها وذلك باعتماد قنوات متعددة للتواصل مع المواطنين (موقع واب، موزع صوتي، شباك موحّد، إرساليات قصيرة عبر الهاتف الجوال، ...).وتشمل هذه المنظومة الشكاوي الموجهة إلى عدد من الهياكل العمومية المركزية والجهوية والمحلية.وسيتم عبر هذه المنظومة نشر معطيات حول العرائض المرسلة والعرائض التي تمت الاجابة عنها حسب المجالات ونوعية العرائض.كما سيتم العمل على تطوير هذه البوابة باعتماد مقاربة تشاركية مع المجتمع المدني. وسيتم إنجاز هذه المنظومة على مراحل وتعميمها على كافة الهياكل العمومية. وستغطي المرحلة الأولى المعنية بهذا التعهد عددا من الوزارات التي سيتمّ تحديدها لاحقا |
| **مستوى الانجاز** | **لم يبدأ بعد** | **محدود** | **جوهري** | **كامل** |
|  |  | × |  |
| **ما تم انجازه** | تم استكمال المرحلة الاولى من المشروع و المتمثلة في دراسة الجدوى تم خلالها تنظيم زيارات وفد من الخبراء الكوريين لدراسة العديد من جوانب المشروع . كما تم تنظيم دورة تكوينية بكوريا الجنوبية لكافة الأطراف المتدخلة في المشروع وذلك قصد التعرف عن قرب على خصائص هذه المنظومة. |
| **اخر أجل للإنجاز** | 2015-2016 |

|  |
| --- |
| التعهد 3- نشر التقارير السنوية حول نتائج أعمال هياكل الرقابة العامة والمتابعة |
| **الهيكل الاداري المسؤول عن انجاز التعهد:** | الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية |
| **الشخص المسؤول عن متابعة انجاز التعهد** | ايمان الصيد |
| **الخطة الوظيفية** | قاض مكلفة بمأمورية بالهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية |
| **رقم الهاتف** | 25099873 |
| **عنوان البريد الالكتروني** | mn.essid@gmail.com |
| **الاطراف المتدخلة**  | الرقابة العامة للمصالح العمومية، الرقابة العامة للمالية، الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية |
| **تقديم التعهد** | في إطار التزام الهياكل العمومية بالنشر التلقائي للمعلومة، سيتمّ نشر التقارير السنوية حول نتائج أعمال الرقابة (هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية، هيئة الرقابة العامة للمالية، هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية) وأعمال المتابعة (الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية) في شكل مبسّط يسهل الاطلاع عليه وفهمه من قبل المواطن قصد تشريكه في نظام المسائلة التي تقتضيها الحوكمة المفتوحة وفي تحسين التصرف بصفة عامة.ويتطلب إعداد هذا التقرير العمل بصفة مسبقة على ضبط معايير وضوابط وإجراءات تضمن الجودة والنجاعة. |
| **مستوى الانجاز** | **لم يبدأ بعد** | **محدود** | **جوهري** | **كامل** |
|  | × |  |  |
| **ما تم انجازه** | * تمّ تدارس مسألة نشر التقارير السنوية حول نتائج أعمال الرقابة والمتابعة على مستوى فرق عمل مشتركة بين الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وهيئات الرقابة العامة،
* تمّ بتاريخ 15 أفريل2016 تنظيم يوم دراسي لعرض نتائج أعمال فرق العمل المكلفة بضبط المعايير وإعداد مشاريع النصوص المتعلّقة بنشر التقارير السنوية لنتائج أعمال الرقابة والمتابعة.
* تمّ تكوين فرق عمل من قبل الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية قصد الشروع في القيام بالأشغال المتصلة بتنفيذ هذا التعهد.
* أعدت اللجنة المكلفة بالتكوين حول جودة التقارير المعدة للنشر مشروع برنامج تكويني للتنفيذ خلال الفترة القادمة
* تم تنظيم دورة تكوينية أولى بتاريخ 25 ديسمبر لفائدة 60 مراقبا من هيآت الرقابة العامة الثلاث معايير صياغة ونشر التقارير الرقابية.
 |
| **اخر أجل للإنجاز** | 2015-2016 |

|  |
| --- |
| **التعهد 4- مراجعة الاطار القانوني المنظم لحماية المعطيات الشخصية والحرص على مطابقته للفصل 24 من الدستور** |
| **الهيكل الاداري المسؤول عن انجاز التعهد:** |  الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية |
| **الشخص المسؤول عن متابعة انجاز التعهد** | شوقي قداس |
| **الخطة الوظيفية** | رئيس الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية |
| **رقم الهاتف** | - |
| **عنوان البريد الالكتروني** | Chawki.gaddes@indp.tn |
| **الاطراف المتدخلة**  | وزارة العدل، مجلس نواب الشعب |
| **تقديم التعهد** | تجسيما لأحكام الباب الثاني من الدستور والمتعلق بالحقوق والحريات وخاصة أحكام الفصل 24 الذي نص على التزام الدولة بحماية المعطيات الشخصية والفصل 32 الذي نص على الحق في النفاذ إلى المعلومة وفي ظل تنصيص الفصل 49 على أن القانون يحدد الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة بالدستور وممارستها بما لا ينال من جوهرها، سيتمّ تنقيح القانون الأساسي المنظم لحماية المعطيات الشخصية والنصوص الترتيبية المنظمة له قصد ملائمتها مع المعايير الدولية المعتمدة في المجال والتطورات التكنولوجية |
| **مستوى الانجاز** | **لم يبدأ بعد** | **محدود** | **جوهري** | **كامل** |
|  |  | × |  |
| **ما تم انجازه** | تم اعداد النسخة الاولية من مشروع القانون المنظم لحماية المعطيات الشخصية، وسيتم عرضها على مجلس ادارة الهيئة ثم احالته الى وزارة العدل باعتبارها الوزارة التي تشرف على الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية قصد المصادقة و احالته على أنضار مجلس وزراء و مجلس نواب الشعب. |
| **اخر أجل للإنجاز** | 2015-2016 |

|  |
| --- |
| **التعهد5- تطوير بوابة وطنية للبيانات المفتوحة « Open data portal»** |
| **الهيكل الاداري المسؤول عن انجاز التعهد:** | وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة |
| **الشخص المسؤول عن متابعة انجاز التعهد** | وليد بالطيب |
| **الخطة الوظيفية** | رئيس مصلحة |
| **رقم الهاتف** | 71563021 |
| **عنوان البريد الالكتروني** | Walid.taieb@pm.gov.tn |
| **الاطراف المتدخلة**  | الهياكل العمومية كل في ما يخصه |
| **تقديم التعهد** | في إطار التزام الهياكل العمومية بالنشر التلقائي للمعلومة، سيتمّ نشر التقارير السنوية حول نتائج أعمال الرقابة (هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية، هيئة الرقابة العامة للمالية، هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية) وأعمال المتابعة (الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية) في شكل مبسّط يسهل الاطلاع عليه وفهمه من قبل المواطن قصد تشريكه في نظام المسائلة التي تقتضيها الحوكمة المفتوحة وفي تحسين التصرف بصفة عامة.ويتطلب إعداد هذا التقرير العمل بصفة مسبقة على ضبط معايير وضوابط وإجراءات تضمن الجودة والنجاعة. |
| **مستوى الانجاز** | **لم يبدأ بعد** | **محدود** | **جوهري** | **كامل** |
|  |  | × |  |
| **ما تم انجازه** | تمّ تطوير النسخة الاولية للموقع واتاحة النفاذ اليه بصورة مضيقة في 15 سبتمبر 2016. وإثر القيام بالاختبارات الكافية سيتم وضعه على الخط للعموم وذلك قبل موفى سنة 2016.  |
| **اخر أجل للإنجاز** | ديسمبر 2016 |

|  |
| --- |
| ا**لتعهد 6- إعداد مرجعية وطنية لحوكمة المؤسسات** |
| **الهيكل الاداري المسؤول عن انجاز التعهد:** | مصالح الحوكمة بوزارة الوظيفة العمومية والحوكمة  |
| **الشخص المسؤول عن متابعة انجاز التعهد** | كريم باني |
| **الخطة الوظيفية** | رئيس مصلحة |
| **رقم الهاتف** | +216 71563021 |
| **عنوان البريد الالكتروني** | Karim.bani@pm.gov.tn |
| **الاطراف المتدخلة**  | **المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية "**INNORPI |
| **تقديم التعهد** | إعداد مرجعية خصوصية للحوكمة (Projet de référentiel de Gouvernance) تتماشي مع مواصفة الحوكمة 26000 ISO التي تعني بالمسؤولية المجتمعية RSE وتمكن من تعميم مبادئ الحوكمة كالشفافية والنزاهة والمسائلة وديموماتها في القطاع العام والخاص، حسب إجراءات يتم متابعتها بصفة آلية. |
| **مستوى الانجاز** | **لم يبدأ بعد** | **محدود** | **جوهري** | **كامل** |
|  |  |  | × |
| **ما تم انجازه** | تمّ الانتهاء من إعداد المرجعية الوطنية لحوكمة المؤسسات وتمّت عملية تسجيلها في المؤسسة التونسية لحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة منذ شهر سبتمبر2015 و يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي: <http://www.innorpi.tn/Fra/referentiel-national-de-la-gouvernance-en-tunisie_11_302> |
| **اخر أجل للإنجاز** | 2015 |

|  |
| --- |
| **التعهد 7- وضع إطار ترتيبي ينظم التواصل والتعامل بين الهياكل العمومية في ما بينها ومع المواطن باستعمال الوسائل الالكترونية** |
| **الهيكل الاداري المسؤول عن انجاز التعهد:** |  وحدة الادارة الالكترونية بوزارة الوظيفة العمومية والحوكمة  |
| **الشخص المسؤول عن متابعة انجاز التعهد** | خالد السلامي |
| **الخطة الوظيفية** | مدير عام وحدة الادارة الالكترونية |
| **رقم الهاتف** | 71563021 |
| **عنوان البريد الالكتروني** | Khaled.sellami@pm.gov.tn |
| **الاطراف المتدخلة**  | مستشار القانون و التشريع برئاسة الحكومة، وزارة تكنولجيا الاتصال و الاقتصاد الرقمي |
| **تقديم التعهد** | وضع الإطار الترتيبي المناسب لتنظيم لهذه المعاملات الالكترونية وخاصة المعاملات المتعلقة بتبادل وثائق الكترونية لبيان القيمة القانونية لهذه الوثائق وحجيتها ودفع الهياكل العمومية على اعتمادها قصد التقليص من اعتماد الوثائق الورقية. |
| **مستوى الانجاز** | **لم يبدأ بعد** | **محدود** | **جوهري** | **كامل** |
|  | × |  |  |
| **ما تم انجازه** | تم اعداد نسخة أولية لمشروع قانون ينظم المعاملات الالكترونية بين الهياكل في ما بينها ومع المواطن باستعمال الوسائل الالكترونية ولم يتم التقدم بخصوص هذا التعهد |
| **اخر أجل للإنجاز** | 2015 |

|  |
| --- |
| **التعهد 8- تبسيط الاجراءات الادارية** |
| **الهيكل الاداري المسؤول عن انجاز التعهد:** | وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة، الادارة العامة للاصلاح الاداري و الدراسات المستقبلية،  |
| **الشخص المسؤول عن متابعة انجاز التعهد** | انتصار البريقي |
| **الخطة الوظيفية** | كاهية مدير |
| **رقم الهاتف** | 71563021 |
| **عنوان البريد الالكتروني** | Intissar.brigui@pm.gov.tn |
| **الاطراف المتدخلة**  | **المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية "**INNORPI |
| **تقديم التعهد** | تبسيط عدد من الاجراءات الادارية بهدف تيسير ممارسة الأنشطة الاقتصادية بالنسبة للمؤسسة وتخفيف العبء الذي يتحمله المواطن في تعامله مع الإدارة. وستفضي عملية التبسيط إلى ضبط قائمة في الإجراءات الإدارية التي سيتمّ حذفها أو تبسيطها بالإضافة إلى إصدار النصوص الترتيبية اللازمة للغرض واقتراح مشاريع نصوص قانونية |
| **مستوى الانجاز** | **لم يبدأ بعد** | **محدود** | **جوهري** | **كامل** |
|  |  | × |  |
| **ما تم انجازه** | تم استكمال استشارة القطاع الخاص بخصوص الاجراءات الادارية التي يجب تبسيطها و يعتبر هذا التعهد في المراحل الاخيرة و يرجح استكماله في اواخر شهر أكتوبر |
| **اخر أجل للإنجاز** | 2016 |

|  |
| --- |
| **التعهد 9- وضع عدد من الخدمات الادارية على الخط** |
| **الهيكل الاداري المسؤول عن انجاز التعهد:** | وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة، وحدة الادارة الالكترونية |
| **الشخص المسؤول عن متابعة انجاز التعهد** | رياض الوسلاتي |
| **الخطة الوظيفية** | رئيس مصلحة |
| **رقم الهاتف** | 97432033 |
| **عنوان البريد الالكتروني** | Riadh.oueslati@pm.gov.tn |
| **الاطراف المتدخلة**  | وحدة الادارة الالكترونية |
| **تقديم التعهد** | ضبط قائمة في الخدمات الإدارية التي يمكن وضعها على الخط وفقا لمقاربة تشاركية من خلال تنظيم استشارات على الخط للتعرّف على الخدمات التي يطلبها المتعامل مع الإدارة. وستشمل هذه القائمة خدمات متنوعة من حيث درجة النضج (خدمات لإعلام المتعامل مع المواطن، خدمات تفاعلية، خدمات مندمجة) كما سيتمّ التركيز على أن تغطي هذه القائمة حاجيات عديد المتعاملين مع الإدارة (مواطن، مؤسسة، موظفين عموميين، أجانب...).وسيمكن تطوير الخدمات التي يتمّ تحديدها ووضعها على الخط الرفع من شفافية الاجراءات الادارية ودعم المقاربة التشاركية والحدّ من ظاهرة الفساد صلب القطاع العمومي. |
| **مستوى الانجاز** | **لم يبدأ بعد** | **محدود** | **جوهري** | **كامل** |
|  | × |  |  |
| **ما تم انجازه** | تم تحديد قائمة الخدمات على الخط التي سيتم تطويرها |
| **اخر أجل للإنجاز** | 2016 |

|  |
| --- |
| **التعهد 10- تطوير مشاركة المواطن في بلورة السياسات العمومية** |
| **الهيكل الاداري المسؤول عن انجاز التعهد:** | وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة، الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية |
| **الشخص المسؤول عن متابعة انجاز التعهد** | ايمان تازركي |
| **الخطة الوظيفية** | كاهية مدير |
| **رقم الهاتف** | 27834620 |
| **عنوان البريد الالكتروني** | Imen.tazarki@pm.gov.tn |
| **الاطراف المتدخلة**  | وحدة الادارة الالكترونية، مصالح مستشار القانون والتشريع، مختلف مكونات المجتمع المدني الناشط في المجال. |
| **تقديم التعهد** | * **إعداد إطار ترتيبي للاستشارات العمومية لاعتمادها كإجراء سابق لمرحلة اتخاذ القرارات العمومية ومشاريع النصوص القانونية. ويضبط هذا الإطار مراحل إعداد النصوص القانونية والترتيبية ويحدد الأطراف المتدخلة ودور كلّ منها طبقا لروزنامة تضبط للغرض بما يساهم في تمكين المتعامل مع الإدارة من إبداء الرأي والمشاركة في صياغة النصوص القانونية والترتيبية.**
 |
| **مستوى الانجاز** | **لم يبدأ بعد** | **محدود** | **جوهري** | **كامل** |
|  |  | × |  |
| **ما تم انجازه** | تم اصدار المقرر المتعلق بتكوين فريق العمل المكلف بإعداد الاطار الترتيبي للاستشارات العمومية حول السياسات و البرامج و القرارات العمومية صلب الادارة العامة للإصلاحات و الدراسات المستقبلية الادارية برئاسة الحكومة بتاريخ 4 ديسمبر 2015. و قد تولى فريق العمل اعداد النسخة الاولية للأمر الذي كان موضوع استشارة وطنية تم فيها الاعتماد على العديد من القنوات الاتصال[[1]](#footnote-1). كما تم تنظيم يوم دراسي حول الموضوع بتاريخ 6 أكتوبر 2016 |
| **اخر أجل للإنجاز** | 2016 |

|  |
| --- |
| **التعهد 10- تطوير مشاركة المواطن في بلورة السياسات العمومية: تطوير بوابة وطنية للمشاركة الالكترونية** |
| **الهيكل الاداري المسؤول عن انجاز التعهد:** | وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة، وحدة الادارة الالكترونية |
| **الشخص المسؤول عن متابعة انجاز التعهد** | وليد الطيب |
| **الخطة الوظيفية** | رئيس مصلحة |
| **رقم الهاتف** | 22464238 |
| **عنوان البريد الالكتروني** | Walid.taieb@pm.gov.tn |
| **الاطراف المتدخلة**  | وحدة الادارة الالكترونية، الهياكل العمومية كل في ما يخصه |
| **تقديم التعهد** | * تطوير بوابة وطنية للمشاركة الإلكترونية«e-participation portal» لتيسير التواصل والتفاعل مع مختلف المتعاملين مع الإدارة باعتماد قنوات مختلفة للتواصل قصد تمكينهم من التعبير عن آرائهم وتقديم مقترحاتهم والمشاركة بأفكارهم في صياغة السياسات والبرامج الحكومية ومتابعة تنفيذها. وسيتم العمل على تطوير هذه البوابة باعتماد مقاربة تشاركية مع المجتمع المدني**.**
 |
| **مستوى الانجاز** | **لم يبدأ بعد** | **محدود** | **جوهري** | **كامل** |
|  |  | × |  |
| **ما تم انجازه** | تم تطوير النسخة الاولية لموقع واب المشاركة الالكترونية تمّ تطوير النسخة الاولية للموقع واتاحة النفاذ اليه بصورة مضيقة. وإثر القيام بالاختبارات الكافية سيتم وضعه على الخط للعموم وذلك قبل موفى سنة 2016 |
| **اخر أجل للإنجاز** | 2016 |

|  |
| --- |
| **التعهد 11- تعزيز قدرات وكفاءات الموظفين العموميين في مجال الحكومة المفتوحة** |
| **الهيكل الاداري المسؤول عن انجاز التعهد:** | وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة، وحدة الادارة الالكترونية |
| **الشخص المسؤول عن متابعة انجاز التعهد** | خالد السلامي |
| **الخطة الوظيفية** | مدير عام وحدة الادارة الإلكترونية |
| **رقم الهاتف** |  |
| **عنوان البريد الالكتروني** | Khaled.sellami@pm.gov.tn |
| **الاطراف المتدخلة**  | وحدة الادارة الالكترونية، الادارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات، المؤسسات الوطنية المختصة في تكوين موظفي الدولة  |
| **تقديم التعهد** | وضع مخطط تكوين لفائدة موظفي الدولة حول المحاور ذات الصلة بالحكومة المفتوحة والمتمثلة خاصة في الحوكمة، مقاومة الفساد، النفاذ إلى المعلومة، البيانات المفتوحة، المشاركة الالكترونية،إدراج محاور التكوين المتصلة بمفهوم الحكومة المفتوحة ضمن برامج التكوين بالمدرسة الوطنية للإدارة والمؤسسات الوطنية الأخرى المختصة في تكوين موظفي الدولة.  |
| **مستوى الانجاز** | **لم يبدأ بعد** | **محدود** | **جوهري** | **كامل** |
|  |  |  | × |
| **ما تم انجازه** | تم اعداد مخطط تكوين في مجالات الحكومة المفتوحة، و تم القيام بمجموعة من دورات التكوين في هذا الاطار تم نشره بموقع واب شراكة الحكومة المفتوحة بتونس [[2]](#footnote-2) |
| **اخر أجل للإنجاز** | 2015-2016 |

|  |
| --- |
| **التعهد 12- إحداث أكاديمية للتكوين في مجال الحوكمة** |
| **الهيكل الاداري المسؤول عن انجاز التعهد:** | وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة، مصالح الحوكمة |
| **الشخص المسؤول عن متابعة انجاز التعهد** | كريم باني |
| **الخطة الوظيفية** | رئيس مصلحة |
| **رقم الهاتف** |  |
| **عنوان البريد الالكتروني** | Karim.bani@pm.gov.tn |
| **الاطراف المتدخلة**  |  |
| **تقديم التعهد** | * إحداث مؤسسة تكوينية تعنى بالتكوين الأكاديمي في مجال الحوكمة لفائدة موظفي الدولة. وسيخول التكوين بهذه المؤسسة مواكبة أهم التطورات في مجال الحوكمه ومقاومة الفساد من خلال دعوة خبراء تونسيين وأجانب لتأمين حصص تكوينية بهذه المؤسسة.
 |
| **مستوى الانجاز** | **لم يبدأ بعد** | **محدود** | **جوهري** | **كامل** |
|  |  |  | × |
| **ما تم انجازه** | * تم إحداث أكاديمية تونسية ألمانية للحوكمة الرشيدة مقرها المدرسة الوطنية للإدارة (أمضيت اتفاقية الإحداث بتاريخ 09 ديسمبر 2014 من قبل كاتب الدولة للحوكمة والوظيفة العمومية وممثل وكالة التعاون الألمانية.
* تم تعيين المدير العام للأكاديمية بمقتضى الأمر الحكومي عدد 1344 لسنة 2015 مؤرخ في 23 سبتمبر 2015.
* تم انطلاق اولى الدورات التكوينية للأكاديمية لفائدة اطارات وزارة الصحة في مجال الصفقات العمومية
 |
| **اخر أجل للإنجاز** | 2015-2016 |

|  |
| --- |
| **التعهد 13- نشر تقارير الميزانية** |
| **الهيكل الاداري المسؤول عن انجاز التعهد:** | وزارة المالية |
| **الشخص المسؤول عن متابعة انجاز التعهد** | عائشة قرافي |
| **الخطة الوظيفية** | مدير عام بوزارة المالية |
| **رقم الهاتف** | 98436868 |
| **عنوان البريد الالكتروني** | aicha.karafi@planet.tn |
| **الاطراف المتدخلة**  | وزارة المالية، ووحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية. |
| **تقديم التعهد** |  |
| **مستوى الانجاز** | **لم يبدأ بعد** | **محدود** | **جوهري** | **كامل** |
|  |  |  | × |
| **ما تم انجازه** | في خصوص تقرير التدقيق يتمّ اعداده بالتنسيق مع دائرة المحاسبات، و تقوم دائرة المحاسبات بنشر تقرير حول قانون غلق الميزانية و يمكن الاطلاع على قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2012 عبر موقع واب دائرة المحاسبات.التقرير نصف سنوي حول الميزانية تمّ نشره بموقع واب وزارة المالية في شهر ماي 2015. |
| **اخر أجل للإنجاز** | 2015-2016 |

|  |
| --- |
| **التعهد 14- تطوير منظومة للميزانية المفتوحة** |
| **الهيكل الاداري المسؤول عن انجاز التعهد:** | وزارة المالية |
| **الشخص المسؤول عن متابعة انجاز التعهد** | عائشة قرافي |
| **الخطة الوظيفية** | مدير عام بوزارة المالية |
| **رقم الهاتف** | 98436868 |
| **عنوان البريد الالكتروني** | aicha.karafi@planet.tn |
| **الاطراف المتدخلة**  | وزارة المالية،. |
| **تقديم التعهد** | * **تطوير منظومة** "الميزانية المفتوحة" **لتيسير النفاذ إلى المعطيات العمومية المتعلقة بالمالية العمومية وتنفيذ ميزانية الدولة وضمان إعادة استعمالها من قبل مختلف المستفيدين منها. وستتضمن هذه المنظومة مجموعة من البيانات العمومية التي سيتمّ نشرها من خلال الاستغلال الآلي للنظم المعلوماتية المتعلقة بتنفيذ ميزانية الدولة خاصة منظومة أدب وهو ما يمثل خطوة هامة نحو الشفافية ومقاومة الفساد و سوء التصرف في المال العام**
 |
| **مستوى الانجاز** | **لم يبدأ بعد** | **محدود** | **جوهري** | **كامل** |
|  |  |  | × |
| **ما تم انجازه** | تم استكمال تطوير البوابة ووضعها على الخط http://www.mizaniatouna.gov.tn/ |
| **اخر أجل للإنجاز** | 2015-2016 |

|  |
| --- |
| **التعهد 15- استغلال المعلومات الموجودة بالمنظومة الوطنية أدب** |
| **الهيكل الاداري المسؤول عن انجاز التعهد:** | وزارة المالية |
| **الشخص المسؤول عن متابعة انجاز التعهد** | عائشة قرافي |
| **الخطة الوظيفية** | مدير عام بوزارة المالية |
| **رقم الهاتف** | 98436868 |
| **عنوان البريد الالكتروني** | aicha.karafi@planet.tn |
| **الاطراف المتدخلة**  | وزارة المالية،. |
| **تقديم التعهد** | * **استغلال المعلومات الموجودة بالمنظومة الوطنية أدب قصد نشر المعلومات الخاصة بكل هيكل عمومي حول ميزانيته على أن تكون هذه المعلومات مبسطة ومحينة وقابلة للاستعمال. من ذلك استغلال منظومة أدب لتمكين أصحاب الصفقات من متابعة كشوفات الخلاص.**
 |
| **مستوى الانجاز** | **لم يبدأ بعد** | **محدود** | **جوهري** | **كامل** |
|  |  | × |  |
| **ما تم انجازه** | يعتبر تنفيذ هذا التعهد في المراحل الاخيرة و سيتم استكماله في أقرب الآجال |
| **اخر أجل للإنجاز** | 2015-2016 |

|  |
| --- |
| **التعهد 16- نشر تقارير حول اسناد وتنفيذ الصفقات العمومية ونتائج التدقيق الخاصة بها** |
| **الهيكل الاداري المسؤول عن انجاز التعهد:** | الهيئة العليا للطلب العمومي |
| **الشخص المسؤول عن متابعة انجاز التعهد** | نجلاء البهلي |
| **الخطة الوظيفية** | مديرة بالهيئة العليا للطلب العمومي  |
| **رقم الهاتف** |  |
| **عنوان البريد الالكتروني** | Najla.bohli@pm.gov.tn |
| **الاطراف المتدخلة**  | الهيئة العليا للطلب العمومي |
| **تقديم التعهد** | **نشر التقرير حول اسناد وتنفيذ الصفقات المعد من قبل المجلس الوطني للطلب العمومي حول اسناد وتنفيذ الصفقات بالاستناد إلى تقارير الرقابة والتدقيق المجراة والذي يتمّ رفعه إلى رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة والمجلس التشريعي..** |
| **مستوى الانجاز** | **لم يبدأ بعد** | **محدود** | **جوهري** | **كامل** |
|  | × |  |  |
| **ما تم انجازه** | **تم الاذن بمهات الرقابة وفق مقتضيات الأمر عدد1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014بها في طور الانجاز و يتم الان استكمال التقارير والتوصيات المنبثقة عن هذه المهمات وسيتم نشرها في اقرب الآجال**. |
| **اخر أجل للإنجاز** | 2016 |

|  |
| --- |
| **التعهد 17- نشر التوصيات المنبثقة عن تقارير التدقيق في مجال الصفقات العمومية** |
| **الهيكل الاداري المسؤول عن انجاز التعهد:** | الهيئة العليا للطلب العمومي |
| **الشخص المسؤول عن متابعة انجاز التعهد** | نجلاء البهلي |
| **الخطة الوظيفية** | مديرة بالهيئة العليا للطلب العمومي  |
| **رقم الهاتف** |  |
| **عنوان البريد الالكتروني** | Najla.bohli@pm.gov.tn |
| **الاطراف المتدخلة**  | الهيئة العليا للطلب العمومي |
| **تقديم التعهد** | تركيز منظومة لجمع ومتابعة ونشر التوصيات المنبثقة عن تقارير التدقيق في ملفات الشراءات والصفقات العمومية المنجزة من قبل مراقبي ومراجعي الطلب العمومي. |
| **مستوى الانجاز** | **لم يبدأ بعد** | **محدود** | **جوهري** | **كامل** |
|  | × |  |  |
| **ما تم انجازه** |  تم تكوين المجلس الوطني للصفقات العمومية المكلف بإعداد تقريره السنوي و توصيات حول الصفقات العمومية و سيعقد جلسته الاولى في أقرب الآجال. |
| **اخر أجل للإنجاز** | 2016 |

|  |
| --- |
| **التعهد 18- إعداد بوابة للمعطيات المفتوحة "Open Data" تتضمن جميع معلومات ومعطيات متعلقة بالاستثمار في قطاع المحروقات والمناجم**  |
| **الهيكل الاداري المسؤول عن انجاز التعهد:** | وزارة الطاقة و المناجم |
| **الشخص المسؤول عن متابعة انجاز التعهد** | قيس الماجري |
| **الخطة الوظيفية** | مدير عام المصالح المشتركة |
| **رقم الهاتف** | 71 909 468 |
| **عنوان البريد الالكتروني** | Kais.mejri@mit.gov.tn |
| **الاطراف المتدخلة**  | وزارة الطاقة و المناجم |
| **تقديم التعهد** | إعداد بوابة للمعطيات المفتوحة "Open Data" تتضمن جميع معلومات ومعطيات متعلقة بالاستثمار في قطاع المحروقات والمناجم  |
| **مستوى الانجاز** | **لم يبدأ بعد** | **محدود** | **جوهري** | **كامل** |
|  |  |  | × |
| **ما تم انجازه** | تمّ الانتهاء من تطوير المنظومة و يمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط التالي:<http://data.industrie.gov.tn/> |
| **اخر أجل للإنجاز** | 2016 |

|  |
| --- |
| ا**لتعهد 19- دعم الشفافية في مجال مشاريع البنية التحتية** |
| **الهيكل الاداري المسؤول عن انجاز التعهد:** | وزارة التجهيز والاسكان و التهيئة الترابية |
| **الشخص المسؤول عن متابعة انجاز التعهد** | قيس بالضياف |
| **الخطة الوظيفية** | مدير عام مكلف بمهمة |
| **رقم الهاتف** | 98945995 |
| **عنوان البريد الالكتروني** | kais.bedhief@mehat.gov.tn |
| **الاطراف المتدخلة**  | وزارة التجهيز والاسكان و التهيئة الترابية |
| **تقديم التعهد** | * إعداد منظومة معلوماتية جغرافية لأمثلة التهيئة العمرانية ووضعها على الخط لفائدة كافة المتدخلين

**تركيز منظومة معلوماتية جغرافية لأمثلة التهيئة العمرانية (**SIG WEB PAU**) تشمل الأمثلة المصادق عليها وتتضمن كل المعطيات المتعلقة بها من الناحية الإدارية والترتيبية (النصوص القانونية والتراتيب العمرانية) مرتبطة بالمعطيات الجغرافية لوضعها على ذمة كل المصالح ذات الصلة بقطاع التعمير من وزارات وبلديات ومكاتب دراسات*** إعداد مشاريع الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية ونشرها على الخط
* نشر "أطلس الولايات" على الخط والمتضمنة لمعطيات اقتصادية وبيئية واجتماعية تهم كافة المتدخلين

**تركيز قاعدة معطيات حول الخصوصيات الطبيعية والبيئية والديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية على مستوى كل ولاية قصد المساهمة في تشخيص الوضع الحالي للولاية ومعرفة خصوصيات ومقومات التنمية بها.** |
| **مستوى الانجاز** | **لم يبدأ بعد** | **محدود** | **جوهري** | **كامل** |
|  |  | × |  |
| **ما تم انجازه** | **في خصوص الجزء الأول من التعهد المتعلّق بإعداد منظومة معلوماتية جغرافية لأمثلة التهيئة العمرانية: تمّ تطوير المنظومة من قبل مكتب دراسات وتمّ اثراءها باعتماد ملاحظات المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد. و سيتم في أقرب الآجال نشر الامثلة التي تمت المصادقة عليا بموقع واب وزارة التجهيز و الاسكان و التهيئة الترابية****في خصوص الجزء الثاني من التعهد المتعلق بإعداد ونشر دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة الجهات الاقتصادية: تمّ نشر هذه الدراسات بموقع واب وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.****في خصوص الجزء الثالث من التعهد المتعلق بإعداد ونشر دراسات الأطالس الرقمية للولايات تمّ التقدم في إنجاز الدراسات ولا تزال ثلاثة دراسات فقط بصدد الانجاز** |
| **اخر أجل للإنجاز** | 2016 |

|  |
| --- |
| **التعهد 20- تكريس الشفافية في مجال البيئة** |
| **الهيكل الاداري المسؤول عن انجاز التعهد:** | وزارة البيئة |
| **الشخص المسؤول عن متابعة انجاز التعهد** | رابحة شعيب |
| **الخطة الوظيفية** | متفقد مركزي بوزارة البيئة |
| **رقم الهاتف** | 97614761 |
| **عنوان البريد الالكتروني** | rebha.chouaib@mineat.gov.tn |
| **الاطراف المتدخلة**  | وزارة البيئة، وزارة الخارجية، وزارة المالية ،الادارة العامة لمتابعة المنشآت العمومية برئاسة الحكومة |
| **تقديم التعهد** | **- احداث مرصد للبيئة والتنمية المستدامة يعهد إليه جمع وتحليل ونشر المعطيات والمؤشرات حول البيئة والتنمية المستدامة ونشرها بصفة دورية لمتابعة الوضع البيئي (الأوبئة - جودة المياه- التلوث –الرقابة الغذائية).*** **انضمام تونس إلى اتفاقية آرهوس «** Aarhus **» المتعلقة بالنفاذ للمعلومة والمشاركة العمومية في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية.**
 |
| **مستوى الانجاز** | **لم يبدأ بعد** | **محدود** | **جوهري** | **كامل** |
| × |  |  |  |
| **ما تم انجازه** | لم يتم التقدم بالنسبة لهذا التعهد. |
| **اخر أجل للإنجاز** | 2016 |

**الخاتمة وأهم المقترحات:**

تعتبر عضوية تونس لمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة مرحلة مهمة لنجاح الانتقال الديمقراطي، حيث تلتزم الحكومة بإرساء نظام حكم يقوم على مبادئ الحكومة المفتوحة. كما يعتبر الدعم السياسي لهذا الانموذج من الحكم من أسس نجاح هذه التجربة التي تتمثل في جملة من المبادرات و الاجراءات العملية لتكريس مبدأ الشفافية ، والمشاركة المواطنية والمحاسبة.

من مميزات تجربة خطة العمل الوطنية الاولى لشراكة الحكومة المفتوحة بتونس للفترة 2014-2016 هو اعتماد المقاربة التشاركية في جميع مراحل الاعداد وتنفيذ مختلف التعهدات، و قد تم الاستئناس بهذه التجربة في العديد من المناسبات على غرار تكوين لجنة مشتركة لتعزيز الشفافية في مجال المالية (تتكون اللجنة بالتوازي من ممثلي عن المجتمع المدني و ممثلين عن الحكومة)، كما تم تشريك مكونات المجتمع المدني في اعداد الاطار القانوني المنظم للاستشارات العمومية.

ومن أهم التحديات لتجربة شراكة الحكومة المفتوحة بتونس هو ارساء ثقافة الانفتاح داخل الادارة و كذلك على مستوى مكونات المجتمع المدني الناشط في المجال. ومن خلال فترة تنفيذ خطة العمل الوطنية الاولى يمكن أن نستخلص الجملة من الدروس متمثلة أساسا في النقاط التالية:

* ضرورة تحديد الاوليات: و ذلك لتجنب ادراج عدد كبير من التعهدات صلب خطة العمل،
* تجنب ادراج تعهدات بإعداد اطر قانونية نظرا لتشعب المسار التشريعي في تونس مما يؤدي الى عدم تنفيذ هذه التعهدات،
* رصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ وانجاز التعهدات،
* ارساء الاليات الضرورية لمتابعة تنفيذ التعهدات، ولحل الصعوبات وعوائق الانجاز ان وجدت،

وفي الاخير يمكن اعتبار ان التجربة الاولى لخطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة بتونس ناجحة الى حد ما، مع امكانية تجاوز بعض النقائص و الصعوبات و ذلك باتباع الملاحظات و المقترحات الواردة بتقرير التقييم المستقل النصف مرحلي و النهائي، وكذلك باعتماد التجارب الرائدة في هذا المجال.

1. تم نشرمشروع الأمر للاستشارة بموقع واب الاستشارات العمومية [↑](#footnote-ref-1)
2. http://www.ogptunisie.gov.tn/ [↑](#footnote-ref-2)